

حديثاً نفعني الله بما شاء أن ينفعني منه ، وإذا حدثني غيره استحلفته فإذا حلف لي صدقته .

وحدثني أبو بكر وصدقني أبو بكر وذكر حديث صلاة التوبة المشهور وأفتى هو وابن عباس بأن المتوفى عنها ، الحامل ، تعتد بأقصى الأجلين . حتى بلغهم إفتاؤه ﷺ في سبيعة الأسلمية بأن عدتها وضع حملها ، وأفتى أيضاً هو وزيد وابن عمر بأن المفوضة إذا مات عنها زوجها لا مهر لها ، حتى بلغتهم السنة في بروع بنت واشق ، وهذا باب واسع يبلغ المنقول منه عن الصحابة عدداً كثيراً ، أما المنقول عن غيرهم فلا يحاط به كثرة وهؤلاء كانوا أعلم الأمة وأتقائها وأفقهها وأفضلها فمن بعدهم أنقص منهم فخفاء السنة عليه أولى فلا يحتاج إلى بيان .

قال ابن عبد البر : وقد كان الزهري ، وهو حبر عظيم من أحبار هذا الدين ، يقول : ما سمعت النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع حتى دخلت الشام ، والعلم الخاص لا ينكر أن يخفى على العالم فمن اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الأئمة أو إماماً معيناً فقد أخطأ خطأ فاحشاً بيناً أهـ . كلام السنوسي بلفظه .

قُلْتُ : كون صاحب القصة في شأن ميراث الجدة مع المغيرة بن شعبة الصديق هو الذي ذكر مالك في الموطأ والترمذي في الجامع ، لكن روى ابن شاهين بإسناد صحيح عن المغيرة قال : قدمت على عمر فوجدته لا يورث الجدتين أم الأم ولا أم الأب فقلت له : يا أمير المؤمنين قد عرفت خصماء أتوا رسول الله ﷺ في الجدة فورثها ووجدته لا يورث الورثة من الدية شيئاً فقلت : يا أمير المؤمنين كان حمل بن مالك بن النابغة الهذلي تحت امرأتان إحداهما حبلى ، وإن امرأته الأخرى قتلت الحبلى فرفع أمرهما إلى النبي ﷺ ف قضى أن يعقل عن القاتلة عصبتها وأن يرث المقتولة ورثتها . فقال : لتأتيني على ذلك بينة فقلت : تمهل حتى الموسم . فأقبل رجل من هذيل يقال له شريك بن واثلة فقص عليه حديث امرأتي حمل بن مالك وأقبل إليه رجل من بني كلاب يقال له زرارة بن